الأجنبي في النحو العربي

د. أمين عبيد جيجان
جامعة بابل/ كلية التربية

Foreign Terms in Arabic Grammar

Dr. Ameen Abid Chechan
College of Education/ University of Babylon

Abstract

The present study studies and analyze a foreign term appears frequently in Arabic grammar books. The study traces this term historically in early Arabic books to the modern ones to give the subject a clear perspective

مقدمة

طالما استوقفني مصطلح الأجنبيّ وأنا أقرأ في كتب النحو وأطالع أبوابه وموضوعاته، فكان هذا المصطلح موجوداً في كثير من أبواب النحو لكن تفرقه في موضوعات النحو جعله لا ينتظم بخيط رابط يجعله واضح المعالم، ولم أجد من الباحثين من تصدى لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل لدراسة فحاولت أن اتناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة والوصف والتحليل، فتتبعت هذا المصطلح بدءاً من كتب العربية الأولى من أجل رصد الأصول الأولى لنشوئه ثم تدرجت معه تاريخياً حتى المتأخرين، ورجعت إلى كتب المحدثين لإظهار صورة واضحة لهذا الموضوع في النحو العربي.

تمهيد

الأجنبيّ لغةً واصطلاحًا

الأجنبيّ لغة، قال الأزهري: ((رجل أجنبيّ، وهو البعيد منك في القرابة، وأجنبيّ مثله))[1]، فالأجنبيّ هو البعيد منك في القرابة، وهو الغريب، عنك، قال الزبيدي: ((الأجنبيّ والأجنب هو الذي لا ينقاد وهو أيضًا الغريب))[2]، ولم أجد سائر المعجمات تخرج عن هذا المعنى، فالأجنبيّ هو البعيد القرابة من جنسه، وهو الغريب عمّا يُنسب هذا[3]، ولعلَّ الأقرب إلى معنى الأجنبيّ عامة هو قول الزَّمخشري: ((هو أجنبيّ من هذا الأمر أي لا تعلّق له به، ولا معرفة))[4]، فنفي العلاقة مدار فهم ما يوصف بالأجنبيّ.

أمّا الأجنبيّ في الاصطلاح فلم أجد ما يبيّن مفهوم الأجنبيّ في النحو العربي إلا ما ذكره ابن الحاجب بقوله: ((الأجنبيّ هو الجزء المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدأ والخبر والفاعل والفعل، وغير الأجنبيّ هو ما كان له تعلق بذلك الجزء، فإذا قلت: ضربي في الدار زيدًا حسنٌ، لم تفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيّ وإنما فصلت بينه وبينه بمتعلق به داخل في حيزه، بخلاف قولك ضربي حسنٌ زيدًا، فإنَّك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح أن يكون تتمّة لما قبله في الجزئية))[5]، فالأجنبيّ جزء مستقل عن تركيب أدخل فيه ولا يمكن أن يكون تتمّة لما قبله فصار غريبًا عن ذلك التركيب وفاصلاً بين أجزائه، كما مثل ابن الحاجب (ضربي حسنٌ زيدًا)، فعدَّ (حسنٌ) أجنبيًّا؛ لأنَّه لا يعدُّ تتمّة للمصدر (ضربي)؛ لأنَّه فصل بينه وبين معموله (زيدًا)، فصار (حسنٌ) أجنبيًّا فصل بين العامل والمعمول، وهذا الأجنبيّ غير متعلق بالسابق بل مستقل عنه بخلاف مثاله (ضربي في الدار زيدًا حسنٌ)، فلم يعدَّ (في الدار) أجنبيّا مع أنَّه فصل بين المصدر ومعموله؛ وذلك لأنَّه متعلق بالعامل (ضربي)، فيكون تتمة له وجزءً منه وليس مستقلاً عنه.

ووجدت علماء آخرين يعرفون الأجنبيّ تعريفًا تطبيقيًا محدودًا أي بحسب محل وروده في استعمالٍ معيّنٍ، ولا يعرفونه تعريفًا مانعًا جامعًا يسري على سائر مصاديق وقوعه في الكلام.

---

(1) تهذيب اللغة: (جنب): 122/11.
(2) تاج العروس: (جنب): 186/2.
(3) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (جنب): 102/1، ولسان العرب (جنب): 277/1.
(4) أساس البلاغة (جنب): 65.
(5) أمالي ابن الحاجب 752/2.

فابن مالك – وهو يتحدث عن الموصول وصلته – عرَّف الأجنبيّ من الصلة فقال: ((فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا، ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها، ولا تفصل هي ولا شيء منها بأجنبيّ، وأعني به ما لا يتعلق بها، ولا يغني تعلقه بالموصول))[1]، فبيّن هنا أنَّ الأجنبيّ من الصلة هو ما لا يتعلق بها بضميرٍ أو غيره، ولا يغني تعلّقه بالموصول في حال فصله بين الموصول وصلته، وتعريف مثل هذا رهين مسألته، ولا يغني في معرفة الأجنبيّ في النحو عمومًا. وعرَّف الجرجاني الأجنبيّ من المصدر، بقوله: ((ولا يجوز أن يفصل بين بعض الصلة وبعض بما هو أجنبيّ من المصدر، والأجنبيّ: ما لم يعمل فيه، فلا تقول: أعجبني، ضرب زيد اعجابًا شديدًا عمرًا، لأجل أن اعجابًا منصوب بأعجبني، ولا حظَّ للمصدر فيه))[2]، فالجرجاني عرَّف الأجنبيّ من المصدر فقط فلم يجعل التعريف مشتملاً على غيره من أبواب النحو، ولم يعطِ للأجنبيّ تعريفًا عامًّا يوضح مفهومه في عموم مباحث النحو.

ولم أجد عند المتأخرين – في حدود ما اطلعت – من يحدُّ الأجنبيّ حدًا عامًا يخرج به عن حدود موضوع معيّن، فالأستاذ عبّاس حسن – مثلاً – في حديثه عن شروط جملة صلة الموصول قال: ((أن تقع بعد صلة الموصول مباشرة، فلا يفصل بينهما فاصل أجنبيّ، أي ليس من جملة الصلة نفسها))[3].

وخلت كتب المصطلحات قديمًا وحديثًا من مصطلح الأجنبيّ من مثل كتاب التعريفات، والكليات، وشرح الحدود النحوية، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره، وتطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري[4].

وسأحاول أن أتتبع مصطلح الأجنبيّ في مضانٍّ مختلفة، رصدًا لما يرد فيه من موضوعات، وكشفًا عن عناية علماء العربية ببيان أحكامه.

الأجنبيّ في كتب العربية الأولى:

لم يكن الأجنبيّ غائبًا عن كتب النحويين الأوائل، وإنَّما ذكرت في التمهيد مفهوم الأجنبي عند متأخري النحويين والمحدثين؛ لأنَّي أردت أن أرصده مصطلحًا وضحت معالمه.

ذكر سيبويه مصطلح (الأجنبيّ) مرة واحدة في حديثه عن (ما) العاملة عمل (ليس)، فقال: ((لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفًا، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا هو؛ لأنَّك استغنيت عن إظهاره، وإنَّما ينبغي لك أن تضمره، ألا ترى أنَّك لو قلت ما زيدٌ منطلقًا أبو زيدٍ لم يكن كقولك ما زيدٌ منطلقًا أبوه، لأنَّك قد استغنيت عن الإظهار، فلمّا كان هذا كذلك أجري مجرى الأجنبيّ واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفًا فيه))[5].

وازن سيبويه في هذا النص بين جملتين، الأولى: (ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ) والأخرى: (ما زيدٌ منطلقًا هو) فضعّف الأولى قياسًا على الثانية بلحاظ أن الأولى خالفت سنن العرب في الاختصار فهم يتركون إظهار الاسم عند إعادته ويستغنون عنه بضمير يعود عليه، علل ذلك السيرافي بقوله: ((اعلم أنَّ الاسم الظاهر متى أحتيج إلى تكرار ذكره في جملة واحدة، كان الاختيار أن يذكر ضميره؛ لأنَّ ذلك أخف، وأنفى لشبهه واللبس))[6].

فالعرب تأتي بالضمير اختصارًا بدلاً من إعادة الاسم الظاهر، وإنَّما وُجدت الضمائر في العربية لهذا الغرض، قال ابن كمال باشا: ((الغرض من وضع الضمائر الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل)) [7]، فلذلك حينما يخالف هذا الأصل ويعاد الاسم الظاهر في موضع كان ينبغي أن يحلّ فيه ضمير يعود عليه يحدث لبس وشبهة، ولعلَّ هذا اللبس الذي يحدث في الكلام هو ما جعل سيبويه ينزل الاسم المكرر بلفظه منزلة الأجنبيّ، كما تبيَّن في الحديث عن الجملتين

(1) شرح الكافية الشافية 308/1.
(2) المقتصد في شرح الإيضاح 557/1.
(3) النحو الوافي 378/1.
(4) ينظر: في فهرست المصطلحات في هذه الكتب، التعريفات 57، والكليات305، 1096، وشرح الحدود النحوية 167، وكشاف اصطلاحات الفنون 1868/2، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره 215-217، وتطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري 315.
(5) كتاب سيبويه 62/1.
(6) شرح كتاب سيبويه 334/1.
(7) أسرار النحو 173.

الأوليتين، وكذلك في جملتي (ما زيدٌ منطلقًا أبو زيد) و(ما زيدٌ منطلقًا أبوه)، فعدَّ (أبو زيد) بمنزلة الأجنبيّ؛ لأنَّه أعيد بلفظه ولم يقرن بالضمير، بخلاف الاستعمال الصحيح (أبوه)، فلم يعدّه أجنبيًا؛ لأنَّه ارتبط بسابقه بضميره.

ويبدو أنَّ سيبويه أطلق مصطلح الأجنبيّ بلحاظ ثنائية الاتصال بالسابق وعدمه، فيما اتصل بضمير يربطه بسابقه كان سببيًا، وما لم يتصل بسابقه كان أجنبيًا. والذي يؤكد انتباه سيبويه لثنائية الأجنبيّ والسببي أنَّه ذكر قبل هذه المسألة كلامًا يوضح هذه الثنائية فقال: ((لو قلت: ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبت وكان كلامًا. وتقول: ما زيدٌ ذاهبًا ولا عاقلاً عمرٌو، لأنَّك لو قلت ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكن كلامًا، لأنَّه ليس من سببه... ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالهاء في الأب ونحوها))[1]، ويتَّضح من نصّ سيبويه هذا أنَّ السببي هو ما اتصل بضمير يربطه بما سبقه كما في (ما زيدٌ عاقلاً أبوه)، بخلاف الأجنبيّ الذي خلا من ذلك الرابط الذي تحدثنا عنه في صدر هذه المسألة عند سيبويه، ولذلك نجد من وحي هذا الفهم أنَّ بعض النحويين المتأخرين قد عرّف أنَّ السببي هو ما ليس أجنبيًا، والأجنبيّ ما ليس سببيًا[2]، لذلك يغلب ذكر الأجنبيّ مع السببي، قال ابن عقيل:((لما كانت الصفة المشبهة فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول: (زيدٌ الوجهَ حسنٌ) كما تقول: (زيدٌ عمرًا ضاربٌ) ولم تعمل إلا في سببي نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهَهُ) ولا تعمل في أجنبيّ؛ فلا تقول: (زيدٌ حسنٌ عمرًا) واسم الفاعل يعمل في السببي، والأجنبيّ نحو:(زيدٌ ضاربٌ غلامَه وضاربٌ عمرًا)))[3]، وتتجلى ممّا تقدَّم ثنائية السببي والأجنبيّ، فالسببي هو المرتبط بما قبله بضمير، والأجنبيّ هو ما فقد ذلك الارتباط فهو مستقل عنه تمامًا، يتَّضح كذلك أنَّ القول بالأجنبيّ من نتائج نظرية العامل، فالعمل النحوي هو الذي يحدد الأجنبيّ ويميزه من سواه، فما كان من معمولات العامل فهو سببي، وما لم يكن كذلك فهو أجنبيّ.

ولم يخرج المبرد كثيرًا عن مفهوم سيبويه للأجنبيّ، فعند حديثه عن مسألة الإخبار بـ(بالذي)، قال: ((ولو قال: أخبر عن (منطلق) لقلت: الذي كان زيدٌ أبوه هو منطلقٌ، فكانت الهاء في أبيه لزيد، وهو الذي به يصح الكلام، واعتبر هذا بواحدة: وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبيًا، فإن صلح جاز الإخبار عنه، وإن امتنع لم يجز؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: كان زيدٌ حسنًا عمرٌو، وكذلك كان زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، لم يجز))[4]، فالمبرد ميَّز في هذا النص بين الجزء المتصل بالكلام الذي قبله وبين ما فقد هذه الصلة، فكلمة (أبوه) في مثاله الأول ارتبطت بالكلام الذي قبلها بالضمير (الهاء) التي تعود على زيد، فعدَّ هذا شرطًا لصحة الكلام؛ لكونه مرتبطًا برابط هو الضمير، أما كلمة (عمرو) في المثالين الآخرين فعدَّه أجنبيًا؛ لأنَّ لا صله له بما قبله، كما في (كان زيدٌ عمرو منطلقٌ) فكلمة (عمرو) فقدت الصلة بما قبلها فهي أجنبيّة منه، وذكر المبرد أمثلة نظيرة لما تقدم من المسألة ثم ختم الكلام عن الأجنبيّ بمفهومه السابق فقال: ((فكل ما كان من هذا فاعتبره بالأجنبيّ، كما وصفت لك))[5]. وأعاد المبرد في مسألة مشابهة لهذه المسألة فقال: ((واعتبر هذا بالأجنبيّ، كما وصفت لك))[6]، وقصد في كل ذلك أنَّ الأجنبيّ هو اللفظ المستقل الذي فقد العلاقة بما قبله.

وسأذكر كل مواضع ذكر الأجنبيّ عند المبرد لنصل إلى مفهومه عند أوائل النحويين، وقد ذكر المبرد الأجنبيّ في موضع آخر عند حديثه عن (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس)، فقال: ((وتقول – إن شئت – ما زيدٌ قائمًا، ولا خارجٌ أبوه، جعلت أباه بمنزلة الأجنبيّ، فصار (خارج) خبرًا مقدمًا، كأنك قلت: ما زيدٌ منطلقًا ولا أبوه خارجٌ)) [7]، ولا يبعد فهم المبرد للأجنبيّ عن الأمثلة السابقة فقصد بجعل (أبوه) أجنبيًا، أنَّه بمنزلة الخالي من الضمير الرابط وإن كان فيه هذا الضمير، وللمبرد نص آخر يوضح النص السابق، وتبدو فيه صورة الأجنبيّ أوضح وأبين، يقول فيه: ((وتقول ما زيدٌ منطلقًا ولا قائمًا

(1) كتاب سيبويه 61/1.
(2) ينظر: حاشية الصبان 9/3.
(3) شرح ابن عقيل 143/3.
(4) المقتضب 101/3.
(5) المصدر نفسه 101/3.
(6) المقتضب 110/3.
(7) المصدر نفسه 189/4.

أبوه... وأما الرفع فعلى أنَّك جعلته خبرًا للأب ثم قدمته على ذلك فكأنك قلت: ما زيدٌ أبوه قائم، فكان بمنزلة الأجنبيّ في الانقطاع من الأول ومباينًا للأجنبيّ في وقوعه خبر الأول))[1]، فأوضح المبرد بقوله: (بمنزلة الأجنبيّ من الانقطاع) أنَّ الأجنبيّ هو الجزء المستقل المنقطع عمّا قبله من كلام، وأوضح الأجنبيّ بما باينه في قوله: (مباينًا للأجنبيّ في وقوعه خبر للأول)، فاتَّضح أنَّ ما اتصل بما قبله كأن يكون خبرًا فهو ليس بأجنبيّ، ثم أخذ المبرد يفسر كيف يكون (قائم أبوه)، بمنزلة الأجنبيّ فقال: ((أما قولنا: بمنزلة الأجنبيّ فإنك إذا قلت: ما زيدٌ منطلقًا، ولا قائم أبوه، فهو كقولك: ولا قائمٌ عمرو لأنَّك عطفت جملة على جملة فاستوى ما له سبب وما لا سبب له))[2].

ويدور الحديث في النصوص المتقدمة هو عن (قائم) في جملة (ولا قائم أبوه)، فعند رفع (قائم) جعل (أبوه) بمنزلة الأجنبيّ لانقطاعه عما قبله؛ لأنَّه في حال عدم نصبه يفقد الصلة بالعطف على (منطلقًا) وهو في حالة النصب يتّصل بما قبله بعطفه مفردًا على مفرد، أما في حال رفع (قائم) فإنَّه يفقد علاقته بما قبله؛ لأنَّه صار ركنًا في إسناد جديد هو الجملة الاسمية (قائم أبوه)، وقدَّر المبرد (قائم) خبرًا لأنَّه نكرة و(أبوه) المبتدأ؛ لأنَّه معرفة، ولكون (قائمٌ أبوه) جملة صار العطف عطف جملة على جملة، وبهذا صار هناك جملتان منفصلتان، وإن وُجد ضمير رابط في (أبوه) بين الجملتين، وقد عبّر عنه المبرد بقوله: (فاستوى ما له سبب وما لا سبب له) وقصد أن الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى منفصلتان عن بعضهما سواء أربط بينهما ضمير أم لم يربط؛ لأنَّ الجزء من الجملة الثانية يكون أجنبيًا من الجملة الأخرى وإن كان فيه ضمير يعود على الجملة الأولى.

وذكر المبرد مصطلح الأجنبيّ مرتين في نص آخر أعاد فيه توضيح ما في النص السابق الذي تحدث فيه عمّا باين الأجنبيّ؛ لأنَّه وقع خبرًا للأول في جملة (ما زيدٌ منطلقًا ولا قائمٌ أبوه)، وذكر الأجنبيّ بمعناه الذي وضحه في النصوص المذكورة آنفًا[3]، ويتَّضح ممّا تقدّم أنَّ الأجنبيّ عند المبرد هو الجزء المستقل عمّا قبله المنقطع عنه.

وإذا ما نظرنا في كتاب الأصول لابن السراج وجدناه يذكر الأجنبيّ في مجموعة من المسائل متقاربة في الغرض والمعنى سأستعرضها لمعرفة دلالة الأجنبيّ فيها، قال ابن السراج: ((وتقول: ياذا الجارية الواطِئها هو، جعلت (هو) منفصلاً كالأجنبيّ، لا يجوز حذفه))[4]، فقصد بجعل (هو) كالأجنبيّ، أي كالاسم الظاهر غير المرتبط بضمير بما قبله أي مثل: يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ، فهنا لا يمكن حذف (زيد)؛ لأنَّه أجنبيّ ممّا قبله؛ لأنَّه إذا حذف اختلَّ المعنى ونقص، وقد كان سيبويه منع من حذف الضمير في مثل هذا الاستعمال – وإن لم يذكر مصطلح الأجنبيّ – فقال: ((وإن قلت: يا ذا الجاريةِ الواطِئها، وأنت تريد الواطِئها هو، لم يُجز))[5]، فحذف الضمير يخلّ بالمعنى؛ لأنَّه مثل حذف الأجنبيّ في نقصان المعنى لذلك لا يجوز الحذف، ويتَّضح أنَّ الأجنبيّ عند ابن السراج هو الجزء المستقل عمّا قبله الذي لا يمكن حذفه، وإذا حُذف لا يبقى في الكلام ما يدلّ عليه فيختلّ المعنى.

وذكر ابن السراج جملة من المسائل دار الحديث فيها عن ضمير حل محلّ الأجنبيّ أي محل الاسم الظاهر المستقل عمّا قبله فقال: ((وحق الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الظن وأخواته، فإذا أردت هذا المعنى قلت: (ضرب زيدًا نفسُهُ) و (ضرب زيدٌ نفسَهُ) وقالوا فإن لم تجئ بالنفس فلا بُدَّ من إظهار المكني ليقوم مقام ما هو منفصل من الفعل؛ لأنَّ الضمير المنفصل بمنزلة الأجنبيّ، فتقول: (ضرب زيدًا هو) و(ضرب زيدٌ إياه) واحتجُّوا بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[المدثر: ٣١]، كأنَّه في التقدير: (وما يعلم جنود ربّك إلا ربّك)))[6]، فوقع الضمير موقع الاسم الظاهر المنفصل عن الفعل والأجنبيّ منه، وقال في مسألة أخرى: ((وتقول: (غلام هند ضربها)، فترد الضمير إليها... فلما كانت

(1) المصدر نفسه 193/4.
(2) المقتضب 193/4.
(3) المصدر نفسه 193/4.
(4) الأصول في النحو 38/2.
(5) كتاب سيبويه 54/2.
(6) الأصول في النحو 241/2، والنص القرآني من سورة المدثر: من الآية: 31.

في ذكرك ردت إليها، وحلت محل الأجنبيّ))[1]، فالضمير (الهاء) في (ضربها) بمنزلة الأجنبيّ المنفصل عن الفعل وكأنَّه قال: (غلام هندٍ ضرب هندًا).

وفي جوابه لسؤال مفترض عن علة جواز القول: (غلام هندٍ ضاربته هي) قال: ((إنَّما جاز هنا لأنَّ الغلام مبتدأ و(ضاربته) على هذا التقدير مبتدأ والفاعل يسد مسدُّ الخبر، فهو منفصل بمنزلة الأجنبيّ، ألا ترى أنَّك لو وضعت مكان (هي) جاريتك أو غيرها استقام، والفاعل المتصل لا يحل محله غيره))[2]، فابن السراج جعل الضمير (هي) بمنزلة الأجنبيّ؛ لأنَّه حلَّ محل الأجنبيّ وعوَّض عنه، لذلك لو حلَّ اللفظ الأجنبيّ محل هذا الضمير لصحَّ الكلام كما مثّل لذلك، وقال كذلك (((هي) منفصل بمنزلة الأجنبيّ))[3]، ففي جميع ما تقدَّم من أمثلة تحدث ابن السراج عن ضمير نُزِّل منزلة الاسم الظاهر الأجنبيّ.

وكما تحدَّث ابن السراج في المواضع السابقة عن الضمير الذي نزل منزلة الأجنبيّ فحلَّ محله، تحدث أيضًا عن ضمير الأجنبيّ فقال: ((ومن قال (الذي ضربت عبد الله) لم يقل (الذي كان ضربت عبد الله) وفي (كان) ذكر الذي؛ لأنَّ الضمير الراجع إلى الذي في (كان)، فليس لك ان تحذفه من (ضربت)؛ لأنَّ الهاء إذا جاءت بعد ضمير يرجع إلى (الذي) لم تحذف وكانت بمنزلة ضمير الأجنبيّ))[4]، فابن السراج هنا يوازن بين جملتين، يصح حذف الضمير في الأولى ولا يصح حذفه في الثانية، ففي الجملة الأولى (الذي ضربتُ عبد الله) واضحة الدلالة على أنَّ فيها ضميرًا محذوفًا يعود على (الذي)، فاقتضاء الضمير في صلة الموصول يجعله واضحًا وإن كان محذوفًا؛ لأنَّه((لا بدّ في الصلة من ضمير يعود على الموصول))[5].

أمّا الجملة الثانية (الذي كان ضربت عبد الله)، فلم يجيزها ابن السراج؛ لأنَّ هناك حذفًا للضمير في (كان) وحذفًا في (ضربت) وهذا يحدث لبسًا في المعنى يوجب وجود هذا الضمير فيقال: (ضربته)، حتى يرتبط الفعل (ضربت) بما قبله، ويجعل الضمير المحذوف من (كان) واضحًا أي أنَّه الضمير نفسه الموجود في (ضربته) فتتصل عناصر الكلام، وتكون الهاء في (ضربته) بمنزلة ضمير الأجنبيّ الذي إن حذف بقي الأجنبيّ منفصلاً عمّا قبله فلا يصح الكلام ولا تتَّضح دلالته، وختم ابن السراج نصه بما يوضح أن السبب في منع حذف الضمير في الجملة الثانية التي مثَّل لها أنه حذف من (كان) لو قدر الضمير في (كان) جاز الحذف من (ضربته) فقال: ((فإن جعلت في (كان) مجهولاً جاز أن تضمر (الهاء)؛ لأنَّه لا راجع إلى الذي غيرها))[6]، وقصد بالمجهول ضمير الشأن، و(المجهول) مصطلح كوفي يقابله مصطلح ضمير الشأن والقصة والحديث، وإن ذكره ابن السراج فقد نسبه هو إلى الكوفيين في مكان آخر من كتابه[7].

واذكر هنا آخر نص ذكر فيه ابن السراج الأجنبيّ، إذ قال: ((فإن قلت: (الذي فيك عبدُ اللهِ راغبٌ) لم يجز؛ لأنَّ (راغبًا) مع (فيك) تمام الذي، فلا يجوز أن يفرق بينهما، وتقول: (الذي هو هو مثلك) الأول كناية عن الذي، والثاني كناية عن اسم قد ذكر وكان تقديم ضمير (الذي) أولى من تقديم ضمير الأجنبيّ))[8]، فابن السراج يتحدث عن ترتيب أجزاء الجملة ولزوم مراعاته من حيث التقديم والتأخير، ففي الجملة الأولى لم يُجز تقديم (عبد الله)؛ لأنَّه فصل بين جزءي جملة صلة الموصول (فيك راغب)، ثم صار هذا الذي ذهب إليه ابن السراج من امتناع الفصل بين أجزاء الصلة مسلمًا به، قال السيوطي: ((الموصول والصلة حرفيًا كان أو اسميًا كجزء اسم فأشبه لشيء بهما الاسم المركب تركيب مزج ومن ثمَّ وجب

(1) الأصول في النحو 242/2.
(2) المصدر نفسه 243/2.
(3) المصدر نفسه 243/2.
(4) المصدر نفسه 339/2.
(5) اللمع في العربية 295.
(6) الأصول في النحو 339/2.
(7) ينظر: المصدر نفسه 182/1، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره 180، وتطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري 30.
(8) الأصول في النحو 348/2.

لهما أحكام، أحدها: تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه... الثاني: امتناع الفصل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بأجنبيّ))[1].

أمّا مثال ابن السراج في نصه السابق (الذي هو هو مثلك)، فبلحاظ الترتيب الذي يجب ان يراعى رتّب الضميرين في هذه الجملة فجعل الضمير (هو) الأول يعود على المذكور القريب في الجملة نفسها وهو (الذي)، وأعاد الضمير الثاني (هو) لما هو خارج عن الجملة وهو الأجنبيّ المذكور قبلها وهو ما جاء (الذي) صفة له كأن يكون (صديقك الذي هو هو مثلك).

الأجنبيّ في فكر أبي علي الفارسي وابن جني:

فيما تقدَّم من نصوصٍ اتَّضح أنَّ علماء العربية الأوائل ذكروا الأجنبيّ عرضًا عند وضعهم لقواعد وأصول العربية، فذكروا ما يجوز من كلام تضمَّن الأجنبيّ وما لا يجوز وفقًا لتلك القواعد، وكان أغلب أمثلتهم تعليميًا مصنوعًا، لكنَّنا إذا وصلنا إلى أبي علي الفارسي وجدناه يجعل الأجنبيّ عنوانًا لباب من كتاب أسماه ((باب ما جاء من الشعر من الفصل بين المبتدأ وخبره وبين غيرهما بالأجنبيّ))[2]، فبدا الأجنبيّ لدى أبي علي الفارسي واضحًا لا يحتاج إلى حدٍّ أو تعريف، فبحثه عن محل وجوده في الشعر جاء بلحاظ أنَّ للشعر لغة خاصة تكثر فيها الضرورات، ويشيع فيه تصرف الشاعر باللغة خارج المألوف المتعارف عليه، ومن ذلك إدخال ألفاظ بين متلازمات هي ليست منها، ومن مصاديق ذلك الفصل بالأجنبيّ بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وسائر ذلك مما درجت العربية على تلازمه، وأقره علماء العربية في قواعدها.

وتناول أبو علي الفارسي في هذا الباب أبياتًا من الشعر ورد فيها الفصل بالأجنبيّ وبين المبتدأ والخبر، والفصل بين الصفة والموصوف، والفصل بين الحال وصاحبه، والفصل بين الفعل ومفعوله.

ومن تلك المسائل قوله: ((قال الفرزدق:

ومن مثلُهُ في الناسِ إلا مُملَّكًا أبو أمِّهِ حيٌّ أبوه يقاربُهُ[3]

تقديره: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكٌ أبو أمّه أبوه، ففصل بين المبتدأ والخبر اللذين هما (أبو أمه أبوه) بـ(حيٌّ)، وهو أجنبيّ منهما، وفصل بين الصفة والموصوف اللذين هما (حيّ يقاربه) بقوله (أبوه) وهو أجنبيّ منهما)) [4]، فالشاعر ليصل إلى مبتغاه في المعنى وليستقم له الوزن والقافية استعمل امكانات اللغة في الفصل بالأجنبيّ وإن كان استعماله غريبًا. ويبدو أنَّ أهمية (الأجنبيّ) بوصفه الجزء المستقل من غيره تظهر جلية في مسألة الفصل بين المتلازمين، إذ إن العربية تعتمد التلازم في التركيب بين عناصر الجملة، سواء كان هذا التركيب اسناديًا فيكون التلازم بين المسند والمسند إليه، أم كان التركيب إضافيًا فيكون التلازم بين المضاف والمضاف إليه، وكذلك إذا كان التركيب وصفيًا فيكون التلازم بين الصفة والموصوف، وبين الحال وصاحبها، ويكون التلازم كذلك بين كل عامل ومعمول، فإذا دخل هذا التلازم فاصل تظهر الحاجة إلى تحديد هذا الفاصل أهو من متعلقات أحد المتلازمين – فعند ذلك يسوغ الفصل به – أم هو ليس من هذه المتعلقات فيكون أجنبيًا من ذلك التركيب.

ويلاحظ أنَّ أبا علي الفارسي – وفي بابه المذكور آنفًا – لم يدرس من أنواع الفصل إلا الفصل بالأجنبيّ، ويبدو لنا ذلك مسوغًا إذا عرفنا أنَّه كتابه اختصَّ بمشكل الشعر، وكان من هذا المشكل الفصل بالأجنبيّ، لذلك عُدَّ جميع أنواع الفصل بأجنبيّ ممّا يلجأ إليه الشاعر بسبب الضرورة الشعرية، بل عُدَّ جميع أنواع الفصل بأجنبيّ أو غير أجنبيّ من

(1) همع الهوامع 324/1.
(2) شرح الأبيات المشكلة الإعراب 298.
(3) البيت غير موجود في ديوانه، ونُسبَ إليه في الكامل 27/1، دلائل الإعجاز 83.
(4) شرح الأبيات المشكلة الإعراب 298.

الضرورات الشعرية[1]. ولكن تسامح علماء العربية بالفصل بما ليس أجنبيّا من ظرف أو جارٍّ ومجرور فعدّوه ضرورة حسنة، قال ابن عصفور: ((والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من الضرائر الحسنة)) [2].

وما درسه الفارسي في مشكل الشعر درسه ابن جني في موضوع الفروق والفصول، وذكر قبح بعض وجوه هذه الفروق والفصول فقال: ((فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبيّ، وهو دون الأول))[3]، فيلحظ أن ابن جني يستقبح الفصل بالأجنبيّ، ويجعل ذلك القبح مراتب إذ عدَّ الفصل بالأجنبيّ بين المضاف والمضاف إليه أقبح من الفصل بين الفعل والفاعل، ويبدو لي أنَّ السبب في ذلك هو أنَّ المتضايفين كالجزء الواحد فالفصل بينهما قد يؤدي إلى خلل في المعنى، بينما العلاقة بين الفعل والفاعل اسنادية فهما منفصلان، والعلاقة الاسنادية بينهما واضحة المعنى ولا يضر فيها الفصل بينهما بفاصل. ويُلحق ابن جني المبتدأ والخبر في مسألة الفصل بالأجنبيّ بالفعل والفاعل في مرتبة القبح، فيقول: ((يلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما))[4]، والعلة الجامعة بينهما واحدة وهي الإسناد كما تقدم، ثم يقرر ابن جني قاعدة عامة تنتظم مراتب قبح الفصل بالأجنبيّ، فيقول: ((وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما)) [5]، فالقوة في اتصال الجزءين توجب قوة في قبح الفصل بينهما بالأجنبيّ. وممّا تقدَّم يتَّضح أنَّ كل ما يفصل بين متلازمين ليس من معمولات أولهما يعدُّ أجنبيّا.

بقي أن نوضح ما فصل بين متلازمين ولم يكن أجنبيّا، فمن ذلك الظرف عند الفصل به، وقد سوّغ ذلك ابن الوراق، بقوله: ((الظروف فيها اشتمال على الجملة التي تتعلق بها، فقدمت الظروف وأخرت، فقد صارت بهذا الاشتمال على الجملة والتعلق بها والاحتواء عليها بمنزلة بعض الجملة، وما ليس بأجنبيّ))[6]، فهذه الخصوصية للظرف أخرجته من حيّز الأجنبيّ الذي هو الجزء المستقل بنفسه عن الجملة. وذهب الرضي إلى مثل رأي ابن الوراق، وألحق الجار والمجرور بالظرف، فعند حديثه عن الفصل بالجار والمجرور بين (إنَّ) وما عملت فيه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: 25–26] قال: ((إنَّما جاز تقديم الخبر ظرفًا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها؛ لأنَّ كل شيء من المحدثات لا بدَّ أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقريبه، ولم تكن أجنبيّة منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبيّ، فأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور))[7]، فالرضي حمل المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي، وقاس النظام اللغوي على النظام الاجتماعي، إذ أخذ ثنائية القريب والأجنبيّ من مفهومه الاجتماعي الاسلامي وحمل عليه الاستعمال اللغوي، إذ جعل الظرف والجار والمجرور مثل القريب في النسب يدخل في محل لا يدخله الأجنبيّ، فجعل الظرف والجار والمجرور قريبًا له حقّ الدخول حيث يريد وجعل ما سواه أجنبيّا لا يحق له ذلك.

وممّا لا يعد أجنبيّا عند الفصل به النداء، لكن بشرط أن يلي المنادى المفصول به المنادى في المعنى، فابن مالك في حديثه عن عدم جواز الفصل بين الاسم الموصول وصلته بالأجنبيّ قال: ((وقد فصل بينهما بالنداء فصلاً مستحسنًا إن كان الذي يلي المنادى هو المنادى في المعنى كقول الشاعر:

وأنت الذي – يا سعدُ – بُوْتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثواب المكارم والحمدِ[8]

فإن لم يكن كذلك عُدَّ شاذا كقول الفرزدق:

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من – يا ذئبُ – يصطحبان)) [9]...)) [1]

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 205/1، وحاشية الصبان 202/3.
(2) ضرائر الشعر 194/2.
(3) الخصائص 390/2.
(4) الخصائص 390/2.
(5) الخصائص 390/2.
(6) علل النحو 191.
(7) شرح الرضي على الكافية 289/1-290.
(8) البيت لحسان بن ثابت، وهو غير موجود في ديوانه، ونسبه إليه ابن هشام في السيرة النبوية 270/2.
(9) ينظر: ديوانه 628.

إن استحسان الفصل بالنداء في البيت كان بسبب أنَّ المنادى (سعد) جاء بعده جملة صلة دالة عليه هي (بؤت بمشهد) فهي المنادى في المعنى، بخلاف بيت الفرزدق فإنَّ المنادى (ذئب) لا تدل عليه جملة الصلة (يصطحبان).

وأخرج ابن مالك القسم أيضًا من الأجنبيّة، فقال: ((والقسم ليس بأجنبيّ؛ لأنَّه مؤكد للصلة، كقول النبي (a): (وابنوهم بمن – واللهِ – ما علمت عليه من سوء قط) [2]، فالفصل بهذا لا يختص بضرورة، بخلاف الفصل بغيره فإنه لا يستباح إلا في الضرورة)) [3]، فأهمية القسم في تأكيد صلة الموصول أخرجته عن الأجنبيّة – وإن كان قد فصل بين الموصول وصلته – لأنَّه صار من لوازم الجملة في تمام الدلالة عليها.

أقسام الأجنبيّ:

أولاً:

الأجنبيّ المفرد وهو ما ليس بجملة وتكون له استقلالية عن الكلام أو عن بعض عناصره، ولن أذكر هنا كل ما ورد من الأجنبيّ المفرد؛ إذ اقتضى البحث أن يتقدم ذكر بعض أمثلته فأغنى عن الإعادة، اقتضى البحث أيضًا تأخير بعضها فسيأتي الحديث عنه، ومن موارد هذا الأجنبيّ ما يأتي:

1. التابع الأجنبيّ:

المعطوف بالحرف:

تحدث الرضي عن التوابع وترتيبها إذا اجتمعت، فقال: ((اعلم أنَّ التوابع إذا اجتمعت، بُدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم المنسوق، أما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مرَّ في تعليل قولهم إن النكرة لا تؤكد، وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت، إذ النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد، وإنما يقدم التأكيد على البدل؛ لأنَّ مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التوكيد مدلول متبوعه، وأما تقديم البدل على المنسوق، فلأنَّ البدل نسبة معنوية إلى المبدل منه، أما بالكلية أو البعضية، أو بالاشتمال، وأما بدل الغلط فنادر، والمنسوق أجنبيّ عن متبوعه))[4]، فرتب الرضي التوابع عند اجتماعها بحسب أهميتها في توضيح متبوعها، فجعل آخرها المنسوق وقصد به المعطوف بالحرف، فمصطلح النسق مصطلح ينسب إلى الكوفيين لكثرة استعمالهم له، واستعمله البصريون كذلك[5]، وعدَّ الرضي المعطوف أجنبيًا؛ لأنَّه تابع لا صلة له، بمتبوعه ولا يجمعهما إلا الاشتراك في الحكم بوساطة حرف العطف، بل إنَّ أجنبيّة المعطوف وتغايره عن المعطوف أوجب حرف العطف إذ لا رابط بينهما غيره، أوضح ذلك العكبري بقوله: ((ولا بدَّ في عطف النسق من حرف يربط الثاني بالأول إذ كانا غَيْرَيْنِ))[6]، وبيّن الرضي اختلاف المعطوف عن سائر التوابع إذ إنَّه لا يوضح متبوعه كسائر التوابع لذلك عُدَّ أجنبيًا عن المعطوف، فقال: ((أما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظًا بحرف العطف، ومعنى من حيث إن المعطوف – في الأغلب – غير المعطوف عليه، فأنكر جري ما هو مستقل وكالأجنبيّ من متبوعه، على ما هو كالجزء ممّا قبله لتخالف التابع والمتبوع))[7]، ويتَّضح أنَّ مسألة التغاير هي التي جعلت المعطوف أجنبيًا وهي قوام العطف بالحرف وسببه ولولا هذا التغاير لكان مثل سائر التوابع لا يحتاج إلى حرف عطف، فإن توضيح التوابع للمتبوع لا يحتاج إلى حرف فهي تدل على متبوعها بالكلية وبالبعضية بخلاف العطف الذي يجمع بين متغايرين لا صلة بينهما، فإن ((أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطف بالحرف، وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما))[8].

(1) شرح الكافية الشافية 308/1، 309.
(2) صحيح مسلم 2138/4.
(3) شرح الكافية الشافية 309/1.
(4) شرح الرضي على الكافية 394/2.
(5) تطور المصطلح النحوي البصري 162.
(6) اللباب في علل البناء والإعراب 416/1.
(7) شرح الرضي على الكافية 337/2.
(8) الكليات 605.

وممّا تقدَّم يبدو واضحًا أن استقلالية المعطوف عن المعطوف عليه بالحرف وعدم توضيحه له، جعلته أجنبيّا منه، ولا صلة بينهما سوى الاشتراك في الحكم والإعراب وذلك الاشتراك لا يلغي كون المعطوف أجنبيًّا عن المعطوف عليه.

بدل الغلط:

وفي حديث الرضي عن التوابع أخرج البدل من كونه أجنبيّا، لكنه نص على ندرة بدل الغلط، إيذانًا بإعطائه حكمًا خاصًا مختلفًا عن سائر أنواع البدل فقال: ((التأكيد والبدل ليسا بأجنبيّين منفصلين عن متبوعهما، لا لفظًا ولا معنى، أما معنى فلأنَّ البدل في الأغلب إما كل المتبوع وبعضه أو متعلقه، والغلط قليل نادر، والتأكيد عين المؤكد، وأما اللفظ فلأنَّه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق))[1]، فالرضي أخرج البدل من كونه أجنبيّا، وذلك أنه ليس منفصلاً لا لفظًا ولا معنى غير أنَّ هذا الحكم لا يستقيم في بدل الغلط لأنَّه – وإن لم ينفصل في اللفظ – انفصل في المعنى؛ لذلك عدّهُ أجنبيّا، فقال: ((وهذا الذي يسمّى بدل الغلط، على ثلاثة أقسام، أما بداء، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم توهم أنك غالط، لكون الثاني أجنبيّا، وهذا يعتمده الشعراء كثيرًا للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى للأعلى، كقولك هند نجمٌ، بدرٌ، شمس... وإما غلط صريح محقق، كما إذا أردت مثلاً أن تقول جاءني حمارٌ فسبق لسانك إلى رجل ثم تداركت فقلت حمار، وإما نسيان، وهو أن تعمد إلى ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود))[2]، ويتَّضح من هذا النص أن بدل الغلط بأقسامه الثلاثة: بداءً، أو غلطًا صريحًا، أو نسيانًا، يكون أجنبيّا من المبدل منه؛ لأنَّه يخالف أصل وجود التوابع وهو توضيح المتبوع بل بخلاف ذلك فبدل الغلط لا صلة له بمتبوعه فهو يلغي دلالته ليحل محلها، ولا يخرج بدل الغلط عن كونه أجنبيّا وإن جاء لغرض بلاغي كما هو الحال عند الشعراء؛ لأنَّ للبدل قسمة حاصرة فـ((البدل إمّا أن يكون عين المبدل منه أو لا يكون فإن كان فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فإما أن يكون أجنبيّا عنه أو لا فإن كان فهو بدل الغلط))[3].

وأجنبيّة بدل الغلط عن متبوعه هي التي جعلت أبا علي الفارسي يحمله على الاضراب في دلالته، وليس على حكم التابع الموضح لمتبوعه، فقدر له حرف إضراب فقال: ((وبدل الغلط نحو: مررت برجلٍ حمارٍ، أراد مررت بحمار فغلط بقوله رجل، فوضع حمارًا موضع رجل، وحق هذا أن يستعمل فيه (بل)، فيقال: مررت برجلٍ بل حمارٍ)) [4]، فأجنبيّة بدل الغلط جاءت من مفارقته معنى متبوعه، وأوضح الجرجاني ذلك عند شرحه لقول أبي علي الفارسي، فقال: ((أما حمار فلا ملابسة له برجل، وإنما يأتي ذلك عند الغلط، ولا يكون في كلام فصيح)) [5]، فبدل الغلط تمحضت أجنبيّته؛ لأنَّه فقد الصلة والعلاقة والملابسة بمتبوعه فصار أجنبيّا منه.

2. الفعل الأجنبيّ:

أورد الرضي الخلاف النحوي في تنازع عاملين في العمل النحوي وأيهما أولى بالعمل، فقال: ((البصريون يقولون المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول، وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني، إنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنَّه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضًا لو أعملت الأول في العطف نحو: قام وقعد زيدٌ، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل... وقال الكوفيون: إعمال الأول أولى؛ لأنَّه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني))[6].

(1) شرح الرضي على الكافية 337/2.
(2) المصدر نفسه 386/2.
(3) مفتاح العلوم 84/1.
(4) الإيضاح 221.
(5) المقتصد في شرح الايضاح 935/2.
(6) شرح الرضي على الكافية 204/1، 205، والمسألة الخلافية كما بدت واضحة من سرد الرضي لها، ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 83/1 (م-13)، وذكرت نص الرضي لأن ذكر الأجنبي ولم يذكره صاحب الانصاف.

ولا تهمنا تفصيلات المسألة الخلافية بقدر ما يهمنا ما كان منها أجنبيّا، فنصّ الرضي يكشف لنا عن إمكان أن يكون الفعل أجنبيّا، وذلك في مسألة التنازع في العمل، فوقع الفعل بين فعل وفاعله في حالة كون العمل للفعل الأول فيكون الثاني مقحمًا بين فعل وفاعله، فيكون أجنبيّا منهما على وفق الرأي الكوفي القائل بإعمال الفعل الأول في الفاعل الذي جاء بعد الفعل الثاني كما في المثال (قام وقعد زيدٌ)، فإذا أعمل الفعل (قام)، ورفع به (زيد) يكون الفعل (قعد) أجنبيّا منهما؛ لأنَّ النحويين لا يجيزون الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبيّ، قال أبو علي الفارسي: ((لا يُفصل بين الفاعل وفعله بالأجنبيّ))[1]، فالفعل الواقع بينهما صار أجنبيّا.

3. الأجنبيّ من الفعل الناقص (كان):

ذكر أبو علي الفارسي الأجنبيّ من (كان) بالدراسة فقال: ((ولا يجوز كانت زيدًا الحمى تأخذُ، إن رفعت الحمى بـ(كانت) لفصلك بين كان واسمها بأجنبيّ منها وهو (زيد) الذي هول مفعول مفعولها)) [2]، فالفارسي لم يجوّز الفصل بـ(زيد) بين كان واسمها بمعمول الفعل (تأخذ) الذي وقع ضمن جملة هي خبر (كان)، لذلك فهو معمول لمعمولها الذي سمّاه الفارسيّ مفعولها.

ولعلَّ أبا علي الفارسي سمّى هذا الفاصل أجنبيّا بناءً على استقباح سيبويه لهذا الفصل في الاستعمال ومنعه، إذ قال: ((لو قلتَ: كان زيدًا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحًا)) [3]، وقد فهم السيرافي من نص سيبويه أنَّ الإشكال هو أن يكون المنصوب بعد (كان) ليس منصوبها، وإنما منصوب معمولها، لذلك كان هذا سبب المنع، فقال: (((كان)، و(ليس) وأخواتهما لا يليهن منصوب بغيرهن، ولا يجوز أن تقول: كانت زيدًا الحمى تأخذ، أو كانت زيدًا تأخذ الحمى، وذلك أن (كان) وبابها أن تعمل الرفع والنصب، فلا يجوز أن يليه إلا شيء يعمل فيه أو في موضعه))[4].

فالسيرافي يرى الفصل – الذي منعه سيبويه وعدّه الفارسي أجنبيّا – ملبسًا؛ لأنَّ (كان) وأخواتها ترفع وتنصب، فإذا وليها منصوب ليس منصوبها التبس بمنصوبها، وإذا وليها مرفوع غير مرفوعها التبس بمرفوعها، لذلك يرى أنَّ الصحيح أن يلي (كان) وأخواتها ما تعمل فيه أو ما تعمل في محله، وهذا اللبس في المعنى والإيهام في تحديد العناصر النحوية هو الذي جعل أبا علي الفارسي يعد هذا الفاصل أجنبيّا؛ لأنَّه ليس من معمولات (كان) بل من معمولات معمولاتها فتقديمه يجعله فاصلاً بين متلازمين، ويلتبس بمعمولات (كان).

ثانيًا: الجملة الأجنبيّة:

الجملة هي الكلام المركب تركيبًا إسناديًا، عرفها ابن هشام بقوله: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيدٌ) والمبتدأ وخبره، كـ(زيدٌ قامَ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضربُ اللصُ)، و(أقائمٌ الزيدان) و(كانَ زيدٌ قائمًا) و (وظننته قائمًا)))[5]. وقد ردَّ ابن هشام على من يجعل الجملة مرادفة للكلام، بقوله: ((والصواب أنَّها أعمَّ منه، إذ شرطه الإفادة؛ بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، ليس بكلام))[6]، فهذا التركيب الذي هو قوام الجملة يجعل لها استقلالية تفقدها الترابط مع غيرها إلا برابط يُزاد على تركيبها، فدخلت الجملة في ظاهرة الأجنبيّ بلحاظ الاستقلال أو الترابط بينها وبين ما جاءت ضمنه من كلام.

وقد أورد ابن هشام بعض أنواع الجمل ضمن الأشياء التي تحتاج إلى رابط من ضمير أو غيره، وتلك الجمل هي: الجملة المخبر بها، والجملة الموصوف بها، والجملة الموصول بها الأسماء، والجملة الواقعة حالاً، والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو (زيدٌ ضربته) [7]، فإن افتقدت هذه الجمل الرابط الذي يربطها صارت أجنبيّة، لكن خفاء الرابط

(1) الإيضاح 122.
(2) المصدر نفسه 120.
(3) كتاب سيبويه 70/1.
(4) شرح السيرافي 351/1.
(5) مغني اللبيب 357.
(6) المصدر نفسه 357.
(7) ينظر: المصدر نفسه 469-472.

في بعض الجمل جعلها تتردد بين الأجنبيّة وعدمها أي أن تكون سببية لما وقعت فيه من كلام مرتبطة به، ضمن ذلك ما تحدث عنه الجرجاني في جملة المدح والذم، وتناول بحديثه كون المخصوص بالمدح أو الذم في أحد أوجه الإعراب يكون مقدمًا في التقدير فيعرب مبتدأ، وتكون جملة المدح من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لهذا المبتدأ، فقال: ((إعلم أنَّك إذا قلت (نعمَ الرجلُ عبدُ الله) كان على هذين الوجهين، فإن جعلت (عبد الله) مقدمًا في النية حتى كأنَّه قيل: عبدُ الله نعمَ الرجلُ، كان مبتدأ وكان قولك: نعم الرجلُ، جملة من الفعل والفاعل في موضع خبره، والذي يشكل منه أن الجمل إذا وقعت أخبارًا كان فيها ما يعود على المبتدأ كقولك: زيدٌ خرج غلامه، وزيدٌ أبوه منطلقٌ، وليس في قولك: نعم الرجلُ ذكر يعود إلى عبد الله من جهة الظاهر)) [1]، فالإشكال الذي طرحه الجرجاني هو خلو الجملة من الضمير الرابط لها بما كانت له خبرًا في حال تقدير (عبد اللهِ نعمَ الرجلُ)؛ لأنَّها فقدت الرابط في ظاهرها فأشبهت بالجملة الأجنبيّة، لكن لخصوصية هذا الاستعمال وإفادته الدلالة جعلت الجملة فيه ليست أجنبيّة، أوضح ذلك الجرجاني وعلله بقوله: ((لأجل أن الرجل قد انتظم عبد الله وغيره، وإذا انتظمه لم تكن الجملة التي هي (نعم الرجل)، بأجنبيّة منه، كما يكون ذلك إذا قلت عبد الله قامَ الرجلَ الذي تعلم، وعبد الله خرج عمروٌ))[2]، فأخرج الجرجاني جملة (نعمَ الرجلُ) من كونها أجنبيّة بلحاظ دلالة (ال) الجنسية التي دخلت على (رجل) فصارت رابطًا بين (عبد الله) و(الرجل)؛ لأنَّ (الرجل) مشتمل – بدلالته على جنس الرجال – على (عبد الله) وكأنه هو بخلاف الجمل التي مثل لها مثل: (عبدُ اللهِ خرجَ عمرو) فجملة (خرجَ عمرو) عدّت أجنبيّة لأنَّها فقدت الرابط بالمبتدأ (عبد الله).

ووردت جمل افتقدت الرابط لكنها لم تعد أجنبيّة لاعتبارات معينة، مثل جملة الخبر التي هي المبتدأ في المعنى، فـ((إذا كانت الجملة الواقعة خبرًا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط... كقولك: (نطقي الله حسبي)... استغني عن الرابط؛ لأنَّ قولك (الله حسبي) هو معنى (نطقي)))[3]، فإذا كانت جملة الخبر هي المبتدأ نفسه في المعنى ((فلا تحتاج إلى رابط، لأنَّها ليست أجنبيّة عنه))[4]، فجملة الخبر تكون سببية بالرابط، وتكون أجنبيّة بفقد ذلك الرابط فـ((الجملة الواقعة خبرًا لا بد أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وإلا صارت جملة أجنبيّة))[5]. ومن الجمل التي يتحكم الربط بجعلها أجنبيّة أو لا، جملة الصلة والغالب في الرابط لها بالموصول ((هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة، لبقي الحكم أجنبيّا عنه؛ لأنَّ الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذي فيها))[6]، فجملة الصلة مستقلة أجنبيّة لولا الضمير الرابط لها بالصلة. كذلك الأمر نفسه يقال في جملة الصفة، قال العكبري: ((ولا بد في الصفة من ضميرٍ يعود على الموصوف؛ لأنَّ ذلك من ضرورة كونه مشتقًا والمظهر لا بد أن يصحبه ضميرًا الموصوف ليصير من سببه به كقولك مررت برجلٍ قائم زيدٌ عنده فلولا الهاء لكان الكلام أجنبيّا من الأول ولم يكن صفة له)) [7]، فالجملة الواقعة صفة ترتبط بموصوفها بضمير إن وجد كانت سببية لموصوفها مرتبطة به، وإن فقدت هذا الضمير صارت أجنبيّة لا يصح الوصف بها، ومثل ما تقدَّم من قول في هذه الجمل يقال في سائر الجمل التي تحتاج إلى رابط، فهي بوجوده سببية لما جاءت له، وإن فقدت هذا الرابط فهي أجنبيّة منه لا ينفع استعمالها في الكلام.

طروء الأجنبيّة على الجملة لعارض:

قد يطرأ على الجملة السببية المتصلة بما وردت فيه من كلام ما يجعلها أجنبيّة، في توضيح ذلك قال الجرجاني: ((قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف، ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض فيها صارت أجنبيّة ممّا قبلها مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة:

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 367/1.
(2) المصدر نفسه 367/1.
(3) شرح ابن عقيل 204/1.
(4) جامع الدروس العربية 343/2.
(5) التطبيق النحوي 101.
(6) شرح الرضي على الكافية 12/3.
(7) اللباب في علل البناء والإعراب 405/1.

١٥]، الظاهر كما لا يخفى يقتضي أن يعطف على ما قبله من قوله: چ ـ ـ ـ ثا چ [البقرة: ١٤]، وذلك ليس بأجنبيّ منه، بل هو نظير ما جاء معطوفًا من قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وما أشبه ذلك مما يُردُّ فيه العجز على الصدر، ثم إنَّك تجده قد جاء غير معطوف، وذلك لأمر وجب أن لا يعطف))[1]، يتَّضح من هذا النصِّ أنَّ الحديث عن جملة (الله يستهزئ بهم) في النص القرآني محل الحديث، فالأصل الذي يدل عليه السياق هو وجود (واو) العطف قبلها فالمقام مقام عطف بين الجمل يتَّضح به المعنى، ثم حُذف حرف العطف فصارت الجملة أجنبيّة؛ لأنَّها فقدت الرابط بما قبلها.

ورأي الجرجاني أنَّ هذه الجملة كانت معطوفة فحذف العطف فصارت أجنبيّة مبني على أنَّ هذه الجملة جاءت في سياق جمل جاءت قبلها ولا يمكن عدّها استئنافية، فهو قد آخذ – قبل ذكره النص السابق – من يعدّ كل جملة قطعت عن العطف استئنافية فقال: ((وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: إنَّ الكلام قد استؤنف وقطع عمّا قبله لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك، ولقد غفلوا غفلة شديدة)) [2]، والناظر في السياق التي وردت فيه جملة (الله يستهزئ) يلمس صحة ما ذهب إليه الجرجاني بأنَّها ليست استئنافية؛ لأنَّ ((الجمل المستأنفة نوعان أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداءً (زيدٌ قائمٌ)، ومنها الجمل المفتتح بها السور، والثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو: (مات فلانٌ، رحمهُ الله) وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا (83) إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: 83–84]))[3]، فيتَّضح من هذا النص أنَّ جملة (الله يستهزئ بهم) ليست من نوعي الجملة الاستئنافية، فهي لم يبتدأ بها الكلام، وليست منقطعة عمّا قبلها، بل هي موصولة في المعنى بصلتها بما قبلها، لكن حينما عرض على هذه الجملة حذف العطف صارت أجنبية، ولكي يوضح الجرجاني كون هذه الجملة كانت معطوفة أورد مجموعة من الآيات في سياق يشبه سياق الجملة التي عدَّها أجنبيّة وكانت الجمل في تلك الآيات متصلة بالعطف فقاس عليها أن السياق سياق عطف وعرض له الحذف فصارت الجملة بذلك أجنبيّة.

الفصل بالأجنبيّ بين المنع والجواز:

تقدم أن أظهر موارد الأجنبيّ تكون في مسائل الفصل، لذلك سأورد هنا آراء علماء العربية في الأجنبيّ الفاصل بين المتلازمين، من حيث المنع والجواز وأحوال هذا الحوار سواء أكان في مواضع الاختيار أم في مواضع الاضطرار، وأظهر الحالتين هي حالة المنع؛ لأنَّ الفصل يكون حاجزًا بين متلازمين لا ينبغي الدخول بينهما؛ لأنَّ ذلك يربك الدلالة فهو جاء على غير الأصل.

منع الفصل بالأجنبيّ:

1. الفصل بين الفعل والفاعل:

قال أبو علي الفارسي: ((لا يُفصل بين الفاعل وفعله بالأجنبيّ))[4]، فطبيعة التلازم بين الفعل والفاعل منعت الفصل بينهما؛ لأنَّ الفعل يطلب الفعل مباشرة، إذ ((كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد))[5]، فهذا الاندماج بين الفعل والفاعل يمنع الفصل بينهما؛ لأنَّه يكون مجزِّئًا للشيء الواحد.

2. الفصل بين (إنّ) واسمها:

تحدَّث ابن الوراق عن منع الفصل بين (إنَّ) واسمها بسوى الظرف، فقال: ((الظروف فيها اشتمال على الجملة التي تتعلق بها، فقُدمت الظروف، وأُخرت، فقد صارت بهذا الاشتمال على الجملة والتعلق بها والاحتواء عليها بمنزلة بعض

(1) دلائل الإعجاز 231.
(2) المصدر نفسه.
(3) مغني اللبيب 363.
(4) الإيضاح 121.
(5) علل النحو 161.

الجملة، وما ليس بأجنبيّ من الاسم والخبر، فجاز الفصل بها، ولم يجز بغيرها تقدير هذا المعنى والفصل به؛ لأنَّه ليس له هذا المعنى الذي في الظرف))[1].

يتَّضح أنَّ أجنبيّة أي فاصل عدا الظرف هي التي منعت من الفصل به بخلاف الظرف الذي يجوز الفصل به؛ لأنَّه من متعلقات الجملة، وأوضح ذلك الجرجاني بقوله: ((واعلم أنَّ الفصل بين هذه الحروف وبين ما يعمل فيه بالظرف جائز كقولك: إنَّ في الدار زيدًا قائم... ولا يجوز ذلك بغير الظرف))[2]، يتَّضح أن ما سوى الظرف أجنبيّ بين (إن) وأخواتها وما عملت فيه فلم يجوّز النحويون الفصل به.

الفصل بين الموصول وصلة:

درس ابن جني الأسماء الموصولة وبيَّن أنَّها لا تتوضح إلا بالصلة، ولم يجوّز الفصل بين الصلة والموصول، فقال: ((واعلم أنَّ هذه الأسماء لا تتم معانيها إلا بصلات توضحها وتخصصها... ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبيّ))[3]، وإنَّما لم يُجز الفصل بين الصلة والموصول؛ لأنَّهما كالشيء الواحد، قال المبرد: ((الصلة والموصول بمنزلة الدال من (زيد)، أو الياء))[4]، وعلى وفق هذا المفهوم لا يكون الفصل بين الصلة والموصول فصلا بين متلازمين بل بين متمازجين فهما كالشيء الواحد فلا غرابة في أن يمنع الفصل بينهما بأجنبيّ.

4. الفصل بين المصدر ومعموله:

ذكر ابن يعيش إعمال المصدر ومنع الفصل بينه وبين معموله، فقال: ((وكذلك لا يُفصل بين المصدر وما عمل فيه بأجنبيّ))[5]، وذهب الرضي إلى مثل هذا الرأي في عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيّ بقوله: ((لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبيّ، نحو أعجبني ضربك اليوم أمس زيدًا، على أن أمس ظرف لأعجبني))[6]، ويبدو أن عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ محمولة على عدم جواز الفصل بين الفعل ومعموله؛ لأنَّ المصدر – وإن كان اسمًا – عامل عمل الفعل، فحمل عليه في الحكم لوجه الشبه هذا إذ ((ليس من شروط القياس من أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه))[7]، فوجه الشبه هذا بين المصدر وفعله جعله مثله فكما ((لا يفصل بين الفاعل وفعله بالأجنبيّ))[8] كذلك لا يفصل بين المصدر وما عمل فيه بالأجنبيّ.

5. الفصل بين اسم التفضيل و(مِنْ):

ذكر ابن مالك عدم جواز الفصل بين اسم التفضيل و(من) الجارة للمفضول، فقال: ((ولا يفصل بين (أفعل) التفضيل و(مِنْ) بأجنبيّ؛ لأنَّها بمنزلة المضاف والمضاف إليه بوجه ما))[9]، فابن مالك في تشبيهه الفصل بين أفعل التفضيل و(مِنْ) بالفصل بين المضاف والمضاف إليه يجعله من أبعد أنواع الفصل قبولاً فقد وصف ابن جني الفصل بالأجنبيّ بين المضاف والمضاف إليه بأنَّه أقبح أنواع الفصل، فقال: ((فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبيّ وهو دون الأول))[10]، فمُنع الفصل بين أفعل التفضيل و(مِنْ) على قياسهم له على الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ويتَّضح من المسائل التي عرضتها آنفًا أنَّ الأغلب الأعم هو منع الفصل بالأجنبيّ، وقد تقدم في أغلب مسائل البحث – زيادة على هذه المسائل في هذا المبحث – أن المنع وعدم الجواز هو الشائع، وهناك نصوص تعدّ أصولاً لفروع

(1) المصدر نفسه 191.
(2) المقتصد في شرح الإيضاح 453/1.
(3) اللمع في العربية 295.
(4) الكامل في اللغة 35/1.
(5) شرح المفصل 83/4.
(6) شرح الرضي على الكافية 406/3.
(7) الانصاف في مسائل الخلاف 164/2.
(8) الإيضاح 121.
(9) شرح الكافية الشافية 1131/2.
(10) الخصائص 390/2.

كثيرة، فهي تتحدث عن العامل والمعمول ولسعة تطبيق نظرية العامل في النحو العربي تعدُّ هذه المسائل قواعد عامّة تشمل تطبيقاتها جميع مباحث النحو العربي لاستناده على نظرية العامل، فمن هذه النصوص على سبيل التمثيل قول الجرجاني: ((اعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ))[1]، وقال أيضًا: ((الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ غير سائغ))[2]، وفي السياق نفسه قال العكبري: ((الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ لا يجوز))[3]، وقال أيضًا: ((وإنما لم يجز الفصل بين (كان) وغيرها من العوامل بما لم تعمل فيه؛ لأنَّه أجنبيّ غير مسند للكلام والعامل يطلب معموله فالفصل بينهما يقطعه عنه))[4]، فيتَّضح أنَّ هناك علّة جامعة في نظر النحويين تمنع الفصل بالأجنبيّ ولا تجيزه بين العامل والمعمول هي اقتضاء العامل للمعمول مباشرة، ووجود الأجنبيّ يقطع هذه الصلة اللفظية التي تحققها مباشرة العامل للمعمول، ويشوش المعنى في فهم السامع بفصل ما كان ينتظره متواصلاً من دون قطع.

وأيَّد الأستاذ عباس حسن الرأي القائل بالمنع بقوله: ((الفصل بالأجنبيّ ممنوع مطلقًا))[5]، وذهب الدكتور تمام حسان إلى منع الفصل في مواضع كثيرة منها ما تقدَّم ذكره في هذا المبحث وعدّ الفصل نوعًا من نوع أنواع التضام[6].

ثانيًا: جواز الفصل بالأجنبيّ:

وجواز الفصل بالأجنبيّ على نوعين الأول: الجواز في حال الاختيار، والثاني: الجواز ندرة أو ضرورة، وفيما يأتي توضيح كل نوع:

النوع الأول: جواز الفصل بالأجنبيّ حال الاختيار الفصل بين الوصف والموصوف.

1. أجاز الرضي الفصل بالأجنبيّ بين الوصف والموصوف بقوله: ((لو قيل: بجواز أكرم هندًا رجل ضربها لجاز؛ لأنَّ الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبيّ غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول، إذ الاتصال الذي بين الأولين أقل ممّا بين الأخيرين))[7]، فالرضي يجيز الفصل بالأجنبيّ أو يمنعه بلحاظ قوة الاتصال بين المتلازمين أو ضعفه، فما قوي اتصاله امتنع فيه الفصل بالأجنبيّ كما في الصلة والموصول فهما كالشيء الواحد، وإذا ضعف الاتصال بين المتلازمين جاز الفصل بينهما بالأجنبيّ كما في الوصف والموصوف، إذ يضعف الاتصال بينهما؛ لأنَّ الوصف هو الموصوف في الحقيقة لكن كل واحد منهما يعطي معنى وحده بخلاف الصلة والموصول اللذين يعدان جزءين من شيء واحد، لا يعطي أحدهما معنى من دون الآخر فـ((الصلة من الموصول بمنزلة الدال من (زيد)، أو الياء))[8]، لذلك منع الرضي الفصل بين الصلة والموصول وأجازها بين الوصف والموصوف بمعيار شدة الاتصال وضعفه وكان ابن جني رتب مراتب قبح الفصل بالأجنبيّ بقوله: ((وعلى الجملة كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما))[9]، فقوة اتصال الصلة بالموصول منع الفصل بينهما، وضعف اتصال الوصف بالموصوف أجاز الفصل بينهما.

2. الفصل بالأجنبيّ بين همزة الاستفهام والفعل:

درس السيوطي مسألة إجراء فعل القول مجرى (ظن) وأخواتها، في أنَّه ينصب مفعولين بشرط أن تسبق بهمزة استفهام، وتحدَّث عن فصل همزة الاستفهام عن الفعل بفاصل ونقل رأيًا في ذلك فقال: ((وقيل لا يضر الفصل مطلقًا ولو بأجنبيّ نحو: أأنت تقول زيدًا منطلقًا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش))[10]، يتَّضح أن الكوفيين وبعض البصريين يجيزون الفصل بالأجنبيّ بين همزة الاستفهام والفعل الذي دخلت عليه في الاختيار من دون ضرورة.

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 426/1.
(2) المقتصد في شرح الإيضاح 426/1.
(3) اللباب في علل البناء والإعراب 155/1.
(4) المصدر نفسه 169/1.
(5) النحو الوافي 216/3.
(6) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 223.
(7) شرح الرضي على الكافية 196/1.
(8) الكامل في اللغة 35/1.
(9) الخصائص 390/2.
(10) المطالع السعيدة في شرح الفريدة 341/1.

وتتعلق هذه المسألة بجانب لهجي، ذكر ذلك ابن عصفور في حديثه عن فعل القول وإجرائه مجرى الظن لينصب مفعولين، ووضح شروط ذلك بقوله: ((أما بنو سليم فيجرونه مجرى الظن، وأما غيرهم من العرب فلا يجرونه مجرى الظن إلا بأربعة شروط: أن يكون الفعل مضارعًا لمخاطب فقدمته أداة استفهام غير مفصول بينها وبينه إلا بظرف أو مجرور نحو قولك: أتقولُ زيدًا منطلقًا، وأتقول اليوم عمرًا ذاهبًا))[1]، وفي هذه المسألة يكون الفصل جائزًا بين الهمزة والفعل بأجنبيّ وبغير أجنبيّ إلا أنَّ لكل فصل حكمًا، فالفصل بالظرف والجار والمجرور يبقي الفعل (يقول) ينصب مفعولين كما هو حال (ظن)، أما إذا كان الفاصل أجنبيًا فإنَّه يبطل عمل (يقول) فلا يعمل عمل (ظن)، وإنما يرجع الفعل إلى أصل عمله أي إن ما يأتي بعده يكون على الحكاية وقد بيّن ذلك ابن مالك بقوله: ((فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين، أو ظرف أو جار ومجرور، لم يضر الفصل، فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظن، وتعينت الحكاية، نحو قولك: أأنت تقول: زيدٌ راحلٌ... وتقول إذا فصلت بظرف أو جار ومجرور: أغدًا تقول زيدًا راحلاً))[2].

وقد كان سيبويه أجاز الفصل بين همزة الاستفهام والفعل الذي دخلت عليه – وإن لم يذكر الأجنبيّ – وعلل ذلك بخصوصية الهمزة؛ لأنَّها أصل في باب الاستفهام، فقال: ((وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز؛ لأنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام فيها الأصل غيره))[3]، وممّا تقدَّم يتَّضح في هذه المسألة أن الفصل بالأجنبيّ جائز فيها وإن كان يغيّر بعض أحكامها من إعمال فعل القول عمل (ظن) أو إرجاعه إلى أصله فتكون الجملة بعده محكية على ما هي عليه من عناصر إسناد ووجوه إعراب ولا عمل له في أجزائها.

3. الفصل بالأجنبيّ بين المعطوف والمعطوف عليه:

ذكر أحمد الغرناطي الآيتين الأولى والثانية من سورة البلد ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ (1) وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: 1–2] وافترض سؤالاً فقال: ((للسائل أن يسأل عن تكرير لفظ (بلد) وجعله معطوفًا وفاصلة في الآيتين، وكيف موقع ذلك في البلاغة وعند الفصحاء))[4]، وأخذ يسهب في توضيح ذلك ومسوغاته، وذكر الأجنبيّ، فقال: ((ألا ترى أنَّ البلد معظّم فهذا مسوّغ كاف، والكلام جملتان وهذا مسوغ أيضًا، والجملة الواقعة فيها التكرار جملة اعتراض، وجمل الاعتراض كالكلام الأجنبيّ بوجه عام، وإنما يؤتى بالجملة تشديدًا وإنباءً بما يقصد من اعتناء وتحرير كلام، فلكون جمل الاعتراض أجنبيّة في الأصل عن الكلام حسن فيها ما لا يحسن في غيرها، فساغ التكرير وحسن في الآية من هذه الوجوه الثلاثة إلا أنَّ القسم إنما وقع بقوله: ((أقسم بهذا البلد ووالد ما ولد))، وليس قوله: ((أنت حل بهذا البلد)) مما وقع به القسم بوجه، وإنما هي جملة اعتراض سبقت بيانًا لعظم قدرة صلى الله عليه وسلم))[5]، ويتَّضح من قوله هذا أنَّ الجمل الاعتراضية عنده جمل أجنبيّة وهي موجودة وشائعة في القرآن الكريم، وفي ذلك تجويز للفصل بالأجنبيّ بين المعطوف والمعطوف عليه، غير أنَّ من علماء العربية من لا يعدّ الجملة المعترضة جملة أجنبيّة، وتقدَّم في صدر البحث الإشارة إلى هذا الرأي، وقد ذهب إليه ابن عصفور قال: ((لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيّ، أعني بما ليس من الصلة إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض، وهو ما كان فيه من الجمل تأكيدًا وتبيينًا للصلة))[6]، فيتَّضح هنا أنَّ الجملة المعترضة في رأي ابن عصفور ليست أجنبيّة؛ لأنَّ وجودها من متممات المعنى ومؤكداته.

وجوّز ابن مالك الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل أجنبيّ إلا أنَّ هذا الأجنبيّ غير محض، ففي قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فقد وجَّه الرأي القائل بعطف (أرجلكم) على (أيديكم) بأنَّه قد فصل بجملة (امسحوا برؤوسكم) بين المتعاطفين فقال: ((ومن الفصل بما ليس

(1) المقرب 323.
(2) شرح الكافية الشافية 568/2.
(3) كتاب سيبويه 99/1.
(4) ملاك التأويل 1143/2.
(5) ملاك التأويل 1145/2.
(6) شرح جمل الزجاجي 186/1، وينظر: المقرب 65.

أجنبيّا محضًا الفصل بـ(وامسحوا برؤوسكم) بين الأيدي والأرجل؛ لأنَّ المجموع عمل واحد قُصد الإعلام بترتيبه فحسن، وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه، كالموصول والصلة، والموصوف والصفة))[1]، فسوّغ ابن مالك هذا الفصل بأن الجملة المعترضة تؤدي إلى تمام المعنى فهي ليست أجنبيّة محضة، وأن المعطوف والمعطوف عليه أقلّ امتزاجًا من غيرهما لذلك من فيهما الفصل بالأجنبيّ غير المحض، وقصد بغير المحض أنَّ له علاقة دلالية بالكلام الذي ورد فيه فهو لم يكن مقحمًا، أو فاقدًا لأي صلة بذلك الكلام الذي كان فاصلاً فيه.

وذكر الآلوسي وجود الفصل بالأجنبيّ بين المعطوف والمعطوف عليه بالأجنبيّ في آيات كريمة، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ (54) وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (55) وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: 54، 55، 56]. فتحدث عن بين (أقيموا الصلاة) و(أطيعوا) في الآيات السابقة مع الفصل الكبير بينهما بمجموعة كبيرة من المفردات والجمل، فقال: ((ثم قال سبحانه بعد تمام الآية وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، فعطف (أقيموا) على (أطيعوا) مع وقوع الفصل الكثير بينهما... سلمتا أن لا فساد في ذلك إلا أن مثل هذا الفصل ليس محل النزاع فإنه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالأجنبيّ من حيث الإعراب، وهو لا ينافي البلاغة، وما نحن فيه على ما ذهبوا إليه فصل بأجنبيّ باعتبار موارد الآيات اللاحقة والسابقة))[2] فيتَّضح أنَّ الآلوسي يجيز الفصل بالأجنبيّ بين المعطوف والمعطوف عليه.

وذكر الدكتور فاضل السامرائي جواز الفصل بالأجنبيّ في العربية في مواضع معينة فقال: ((والذي يظهر لي والله أعلم أنه يجوز الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبيّ فيما وردت له نصوص فصيحة ليست من باب الضرورة وكان المعنى مفهومًا فإن ألبس أو أدى إلى تعقيد في المعنى أو غموض فيه لم يجز، وقد أجاز الكوفيون معظم حالات المنع المذكورة، وقد وردت نصوص فصيحة بالفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ وقد خرجها النحاة على القلة أو الضرورة أو التأويل))[3]، ومدار الفهم وعدم اللبس في المعنى هو مناط الجواز للفصل بالأجنبيّ كما يتَّضح من قول الدكتور السامرائي.

النوع الثاني: جواز الفصل بالأجنبيّ للضرورة:

سأورد هنا بعض النصوص التي تشير إلى موارد جواز الفصل بالأجنبيّ ضرورة، وهي واضحة الدلالة لا تحتاج إلى إطالة الوقوف عليها بالتفسير، ومن هذه النصوص ما يأتي:

1. درس ابن مالك مسألة الفصل بالقسم بين الموصول والصلة وأجازه اختيارًا من دون ضرورة، وجعل كل فصل سواه ضرورة فقال: ((والقسم ليس بأجنبيّ؛ لأنَّه مؤكد للصلة فالفصل بهذا لا يختص بضرورة بخلاف الفصل بغيره فإنّه لا يستباح إلا في الضرورة)) [4]، فيتَّضح أنَّ ابن مالك يرى جواز الفصل بالأجنبيّ عمومًا يكون في الضرورة لا في الاختيار.

2. ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاضطرار بأشياء منها الأجنبيّ بقوله:

فصلُ مضافٍ شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفًا أجزْ ولم يُعب
فصل يمين، واضطرار وجدا بأجنبيّ، أو بنعت أو تدا [5]

وتابعه في جواز الفصل بالأجنبيّ ضرورة شرح الألفية بعده[1].

(1) شرح الكافية الشافية 1/1148-1149.
(2) روح المعاني 1/189.
(3) الجملة العربية تأليفها وأقسامها 68.
(4) شرح الكافية الشافية 1/309.
(5) متن ألفية ابن مالك 27.

3. أورد الشيخ خالد الأزهري بيتًا من الشعر لجميل وهو:

فإن يكن جثماني بأرضٍ سواكم فإنَّ فؤادي عندك الدهرَ أجمعُ[2]

وتناول مسائل كثيرة في هذا البيت وذكر الفصل بالأجنبيّ بقوله: ((ولا يُشكل الفصل بالأجنبيّ وهو (الدهر) فإنَّه جائز في الضرورة)) [3]، فأطلق القول أن الفصل بالأجنبيّ يجوز في الضرورة. وأشارت الكتب التي اختصت بدراسة الضرورات إلى أنَّ الفصل بالأجنبيّ من موارد الضرورات، فذكر السيرافي موارد الفصل وعدّها من الضرورات[4]، وعدَّ ابن عصفور مسائل الفصل عمومًا من الضرورات غير أنَّه استحسن الفصل بالظرف والجار والمجرور، ولم يستحسن سوى ذلك من أنواع الفصل ومنها الفصل بالأجنبيّ[5]، ويعدُّ الفصل بين المتلازمين من موارد الضرورة الشعرية[6].

النتائج

بعد أن خضت في غمار كتب العربية التي تناولت(الأجنبيّ) بالدراسة، واستنطقتها بما اتفقت عليه في هذا الموضوع أو اختلفت في رؤيتها له، وقد توصلت إلى جملة من النتائج أوجزها بما يأتي:

1 . لم يكن للأجنبيّ حدٌّ أو تعريف في كتب النحويين الأوائل وأخذ المتأخرون يضعون له حدّاً، وهذا ليس بدعاً من كثير من الظواهر النحوية التي ذكرها القدماء من غير حد أو تعريف ثم وضع لها من بعدهم ما يبين مفهومها.

2 . الأجنبيّ هو الجزء المستقل بنفسه عن الكلام الذي ورد فيه، وهو دال على معنى غير أنه فقد علاقة لفظية أو معنوية تربطه بذلك الكلام.

3. مفهوم الأجنبيّ عند علماء العربية الأوائل هو الجزء المستقل الذي فقد الارتباط اللفظي بسياقه من ضمير رابط أو غيره، وهو يقابل السببي الذي ارتبط بالكلام الذي ورد فيه برابط لفظي كالضمير.

4. كان الأجنبيّ والفصل به من مشكل الشعر عند أبي علي الفارسي، فهو يحتاج إلى دراسة وتوضيح، فخصّه بباب في كتاب اختص بالمشكل في الشعر.

5. استقبح ابن جني الفروق والفصول بين المتلازمات, وجعل لذلك القبح مراتب، فيزداد كلما زاد الاتصال بين جزأين متلازمين وفُصل بينهما بأجنبيّ منهما.

6. الأجنبيّ يكون مفرداً، ويكون جملة، فمن وجوه الأجنبيّ المفرد المعطوف بالحرف، فهو أجنبيّ عن المعطوف عليه، لأنّ لا صلة بينهما، فهما متغايران لا يجمعهما إلا العطف بالحرف بخلاف سائر التوابع التي تكون موضحة لمتبوعها بالكلية أو بالبعضية. وكذلك بدل الغلط فهو يعدّ أجنبياً، لأنه لا صلة بينه وبين المبدل منه، فهو نقيضه سواء كان مجيئ هذا البدل قصداً لغرض بلاغي أو كان خطأً أو نسياناً صريحاً.فهو لا يوضح متبوعه بل يلغيه ليحلّ محلّه.

7. إذا تنازع فعلان العمل في فاعل في باب التنازع يكون الفعل الثاني أجنبياً؛ لأنه فصل بين فعل وفاعله.

8. الجملة التي لها محل من الأعراب تكون أجنبية إذا فقدت الرابط الذي يربطها بعناصر الكلام الذي وردت فيه، وتكون سببية إذا اتصلت برابط، ويطرأ على الجملة حذف رابط موجود فتصير أجنبية.

9. الفصل بالأجنبي أظهر موارد الأجنبيّ، والمنع أظهر أحكام الفصل بالأجنبيّ، فمُنع الفصل بالأجنبيّ بين المضاف والمضاف إليه، وبين النواسخ وما عملت فيه، وبين المصدر ومعموله، وفي أغلب الأحوال مُنع كل فصل بين العامل والمعمول.

10 . أجاز بعض علماء العربية الفصل بالأجنبيّ بين الوصف والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وبين الهمزة والفعل الذي دخلت عليه، وكانت إجازتهم لذلك حال الاختيار وليس في حال الاضطرار.

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل 83/3، وأوضح المسالك 31/2.
(2) ديوان جميل 29.
(3) شرح التصريح على التوضيح 207/1.
(4) ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي 178.
(5) ينظر: ضرائر الشعر 194/2-214.
(6) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية 234-241، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية 219-237.

11 . أجاز بعض علماء العربية الفصل بالأجنبيّ عامة في حال الضرورة الشعرية، ومن ضمن ما أجازوه ما منعه غيرهم من فصل بين مضاف ومضاف إليه، وما بين عامل ومعموله، وما سوى ذلك.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

- أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1982م.
- أسرار النحو، أحمد بن سليمان أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: عبد محمود، دار باشا المعروف بابن كمال باشا (ت940هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، (د.ت).
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث العربي، مصر، 1961م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت646هـ) تحقيق: د.فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1354هـ.
- الإيضاح، أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، 1996م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: د. علي هلالي، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1987م.
- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1999م.
- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، د. يحيى عبابنة، ط1، عالم الكتب، عمان، 2006م.
- التعريفات، الشريف محمد بن علي الجرجاني (ت: 816هـ)، ط1، دار الفكر، بيروت، 2005م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت370)، تحقيق: عبد السلام هارون، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية العامة للتأليف والنشر، 1978م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق: أحمد جاد، راجعه وقدم له: د. محمد علي أبو الحسن، دار الغد الجديد، القاهرة، 2007م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر للطباعة، عمان، 2007م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر(د.ت).
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1952م.

- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت).
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1982 0
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الاستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الآلوسي، (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1415هـ.
- السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام الحميري المعافري، (ت 213هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، شركة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1955م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1980م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى (إيضاح الشعر)، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1987م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (ت950هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 1421هـ . 2000م.
- شرح جمل الزجاج، ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1980م.
- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت972هـ)، تحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، دار الحكمة، بغداد، 1999م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1978م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، قدم له الدكتور أميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت 216هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980م.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)، تح، د. رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985م.
- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1990م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله، ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، 2002م.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م.

- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط2، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1977م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، العلامة محمد علي التهانوي(ت 1158هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين أبو القاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات والدكتور عبد الاله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
- لسان العرب، جمال الدين بن منظور(ت711هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، الدكتور حماسة عبد اللطيف، ط1، دار الشروق، القاهرة، .1996م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 2006م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي، شركة الطباعة العربية، الرياض، 1981م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)، تحقيق: د. نبهان ياسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط1، دار الفكر، بيروت، 2005م.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي (ت626هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ط1، مطبعة دار الرسالة، بغداد، 1402هـ .1982م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف، ابن عصفور ت (669هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواريّ، عبدالله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، 1971م.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل، الحافظ العلامة أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، ط2، دار الغرب الإسلامي، 2007م.
- النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، ط3، دار المعارف بمصر 1974م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).